٢– من الانتكاسات إلى الانتعاشات: الإصلاحات اللازمة لبناء الصلابة وتحقيق الازدهار[١]

تضاءل حيز التصرف المتاح من خلال السياسات في عدد كبير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بعد فترة مطولة من الصدمات، لا سيما بين بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في المنطقة. ومع ارتفاع مستويات الدين العام والتضخم، أصبح الضبط المالي وتشديد السياسة النقدية ضروريين في كثير من بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، نجد أن الإصلاحات الهيكلية لا توفر السبيل لزيادة النمو الممكن وحسب، بل لجني ثمار النمو في الأجل القريب أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه الإصلاحات أن تكون عاملا مؤثرا في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي بين البلدان المصدرة للنفط. وفي دراسة تحليلية جديدة للمنطقة، يوضح هذا الفصل أن معظم الإصلاحات الهيكلية تساعد في رفع مستوى الناتج، مع تزايد أثرها بمرور الوقت. وإصلاحات الحوكمة – لا سيما تعزيز سيادة القانون وفعالية القطاع الحكومي – ضرورية بصفة خاصة وبإمكانها كذلك خلق آثار إيجابية على الناتج خلال فترات ضعف النمو أو ضيق حيز التصرف نسبيا من خلال السياسات. ومن شأن تحسين قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات والقواعد التنظيمية لتعزيز تنمية القطاع الخاص أن يساهم أيضا في دعم النمو من خلال تحسين الاستثمار وزيادة الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء الأولوية لإصلاحات الحوكمة قبل غيرها من الإصلاحات يمكن أن يعظِّم مردودها الكلي على النمو، ومن شأن الدمج الاستراتيجي للإصلاحات ضمن حزمة – بالجمع مثلا بين إصلاحات القطاع الخارجي وإصلاحات سوق الائتمان – أن يعظِّم الآثار الإيجابية على الناتج. ومن الأهمية بمكان أن يتوخى تصميم الإصلاحات الهيكلية الاعتبارات السياسية والآثار التوزيعية.

٢–١ تضاؤل الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات يعظم الحاجة الماسة لتنفيذ الإصلاحات

أدت الصدمات العالمية الأخيرة إلى حدوث ارتفاع مثير للقلق في مستويات الدين والتضخم في العديد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما تسبب في الحد بدرجة كبيرة من الخيارات المتاحة أمام السياسات، لا سيما في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل. وجدير بالذكر، أن الدين العام في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل بالمنطقة ارتفع إلى متوسط قدره ٨٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢ (مقارنة بمتوسط قدره ٧٩٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل الجائحة)، وأنه من المتوقع أن يظل النمو في الأجل المتوسط أدنى من الاتجاهات العامة التاريخية. وفي الوقت نفسه، قفز متوسط التضخم الكلي في تلك البلدان إلى مستويات في حدود الخانتين في عام ٢٠٢٢، وأدى تشديد السياسة النقدية في كبرى الاقتصادات المتقدمة بهدف خفض التضخم إلى زيادة تشديد الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وارتفاع تكاليف الاقتراض. ووسط هذه التحديات، أصبح تحقيق التوازن الدقيق بين تطبيق سياسات نقدية ومالية أكثر تشديدا لحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي من جهة، واستدامة القدرة على تحمل الدين مع تشجيع النمو الاقتصادي من جهة أخرى يشكل مهمة معقدة وملحة.

فقد زادت التحديات أمام السياسات في العديد من الاقتصادات على مدار السنوات القليلة الماضية. وجدير بالذكر أن الكثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي) وباكستان تعاني من ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات.[٢] وفي الوقت نفسه، شهد العديد من اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى بعض التحسن في الآونة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في ٢٠٢٢ والتدفقات المالية من روسيا إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٢–١؛ للاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع الفصل الأول، والمرفق ٢–١ على شبكة الإنترنت).

[١] إعداد نادية علي، آنا بوم، رودريغو غارسيا–فيردو، تروي ماثيسون (رئيسا مشاركا)، كارمن نايدو، روي راندن، زهرا سخا (رئيسا مشاركا)، سوبي فيلكومار، وانينغ زين.

[٢] استنادا إلى مذكرة مناقشات خبراء الصندوق (دراسة Budina and others, 2023)، ينشئ هذا الفصل مؤشرا للمفاضلات بين السياسات (بحيث يرصد الأبعاد المتعددة لقيود السياسات) (راجع المرفق ٢–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل).

الشكل البياني ٢–١: مؤشر حيز السياسات في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠٠٥ – ٢٠٢٢

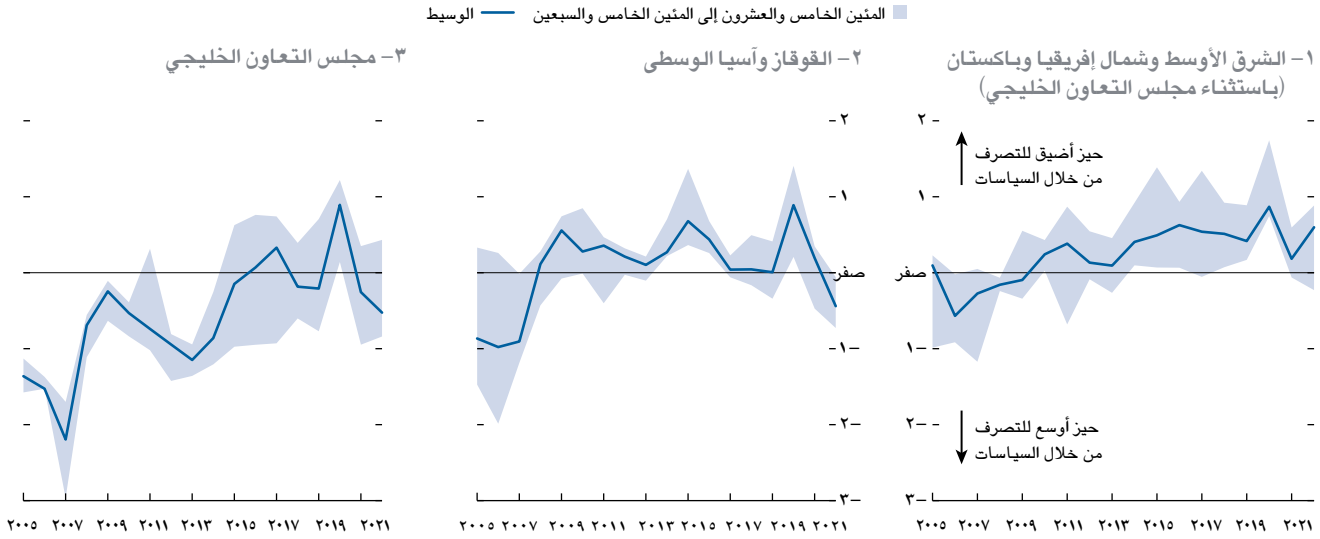

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: كلما ارتفعت الدرجة على المؤشر كان الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات أضيق. وتشير قيمة الدرجات المنخفضة إلى زيادة الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات. ورغم أن المنهج المستخدم مشترك بين مختلف البلدان فلا تزال هناك بعض الجوانب ذات الخصوصية القُطْرية، مما يستدعي توخي الحذر في المقارنات عبر البلدان المختلفة هيكليا بدرجة كبيرة (على سبيل المثال، البلدان المصدرة للنفط مقابل البلدان المستوردة للنفط).

وتبرز الإصلاحات الهيكلية باعتبارها مسارا واعدا للمساعدة في التصدي للتحديات الراهنة على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي هذا الخصوص، تتسم منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالتنوع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وسوف تؤثر هذه العوامل على تصميم وتنفيذ الإصلاحات في مختلف البلدان. فعلى مستوى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل التي تحتاج إلى الضبط المالي، نجد أن الإصلاحات الهيكلية توفر منهجا من مناهج السياسات القليلة التي يمكن تطبيقها لموازنة التأثير السلبي للتصحيح المالي عن طريق خلق بيئة تمكينية للاستثمارات والوظائف الجديدة.

وبصورة أعم، فإن تنشيط الإصلاحات الهيكلية وسياسات جانب العرض يمكن أن يكون عاملا بالغ الأهمية في وضع أسس أقوى للنمو باتت الحاجة ماسة إليها. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط، يمكن أن تساعد الإصلاحات في رفع مستوى النمو في القطاع غير النفطي، ومن ثم تساهم في التنويع الاقتصادي. كذلك، يمكن أن تقوم الإصلاحات الهيكلية بدور بالغ الأهمية في إطلاق وتعزيز إمكانات النمو والإنتاجية في البلد المعني. فعلى سبيل المثال، تساهم المؤسسات القوية (بما في ذلك تأمين حقوق الملكية، وتوخي سيادة القانون، وخضوع الحكومات للمساءلة) في تحقيق الاستقرار، وسهولة التنبؤ بالمسار، وكسب ثقة المستثمرين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى اجتذاب الاستثمارات ودعم التنمية المستدامة (دراسات Budina and others 2023؛ وGigineishvili and others 2023؛ وRodrik 2000؛ وعدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وبذلك، لن يقتصر تنفيذ الإصلاحات في حد ذاته على المساعدة في تسريع وتيرة التقارب في مستويات الدخل مع الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل سيساهم في تيسير النهوض بالتنمية البشرية، وتحسين النتائج الاجتماعية، وزيادة النمو متوسط الأجل (دراسة Cardarelli, Vera Martin, and Lall 2022).

فجوات الإصلاح الكبيرة لا تزال قائمة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

ظل التقدم محدودا في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتأخر عدد كبير من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كثيرا عن اللحاق بركب البلدان الواعدة (اقتصادات الأسواق الصاعدة الرائدة) على مستوى العديد من المؤشرات. فرغم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تسجل درجات جيدة نسبيا في مؤشرات مرونة سوق العمل والقطاع الخارجي وسوق الائتمان مقارنة بغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإنها متأخرة في مؤشر القواعد التنظيمية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين (الشكل البياني ٢–٢). وتتأخر إصلاحات الحوكمة عن الركب في عدد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (حيث تتسم بضعف أدائها نسبيا في العديد من الأبعاد (بما فيها الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد؛ راجع المرفق ٢–٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل). ويهيمن الضعف على وجه الخصوص على مؤشرات سيادة القانون والسيطرة على الفساد والاستقرار السياسي في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات بالمنطقة مثل أفغانستان وليبيا والسودان واليمن. كذلك تظهر جوانب قصور الحوكمة بوضوح في مؤشر الصوت والمساءلة في كل من الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية وتركمانستان وفي العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي (مثل قطر والمملكة العربية السعودية).

الشكل البياني ٢–٢: تطور الإصلاحات الهيكلية
(المؤشر، صفر–١)

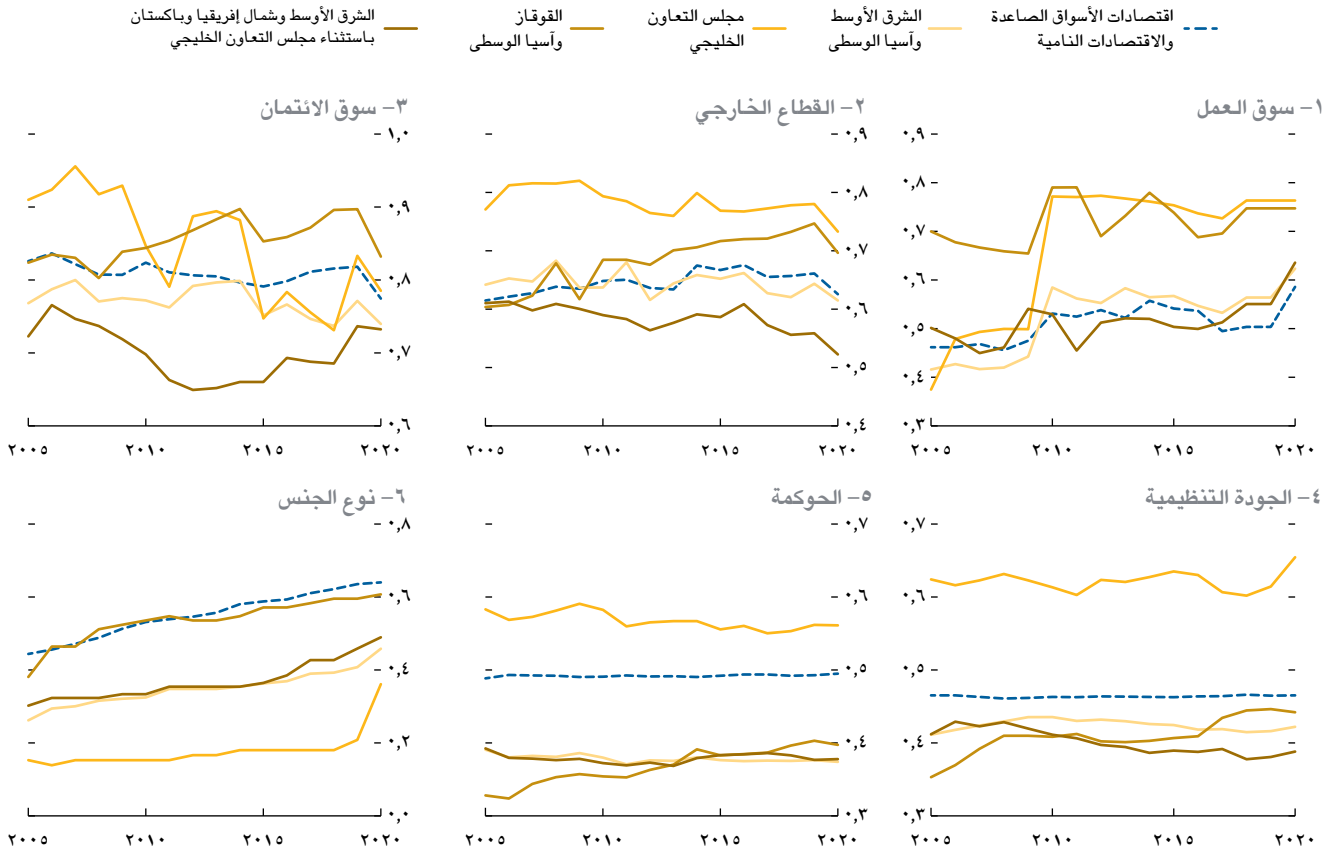

المصادر: دراسة Cardarelli, Vera Martin, and Lall (2022)؛ وقاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ ومعهد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للإحصاء؛ وقاعدة بيانات المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، الصادرة عن البنك الدولي؛ وقاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: كل مؤشر عبارة عن متوسط بسيط لقيم المؤشرات المستعدلة للمؤشرات الفرعية. فمؤشر القواعد التنظيمية في سوق العمل هو متوسط بسيط لاثنين من المكونات، هما: القواعد التنظيمية للتعيين والفصل من العمل والتفاوض الجماعي المركزي. ويُحسب مؤشر إصلاحات القطاع الخارجي كالمتوسط البسيط لأربعة مؤشرات فرعية، هي: (١) مؤشر التعريفات الجمركية، الذي يهدف إلى قياس مدى تشكيل هذه التعريفات حاجزا أمام حرية التجارة على المستوى الدولي (الإيرادات الجمركية، ومعدل التعريفات الجمركية، ودرجة تقلب التعريفات الجمركية)؛ و(٢) مؤشر الحواجز التجارية غير الجمركية؛ و(٣) مؤشر سعر الصرف في السوق السوداء، الذي يهدف إلى رصد التفاوت بين سعر الصرف الرسمي والموازي (السوق السوداء)؛ و(٤) مؤشر السيطرة على تحركات رأس المال والأفراد، الذي يشمل درجة الانفتاح المالي في البلد، والقيود على الزوار، وما إذا كانت هناك ضوابط مطبقة على رؤوس الأموال. ويتألف مؤشر سوق الائتمان من ملكية البنوك، والائتمان المقدم للقطاع الخاص، وضوابط أسعار الفائدة. أما مؤشر الحوكمة فيتألف من الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف والإرهاب، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. ويُستخدم مؤشر الجودة التنظيمية من "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي كمتغير بديل للقواعد المنظمة للأعمال. وبالنسبة لمؤشر تنظيم العلاقة بين الجنسين فيشمل التشريعات التي تقيد حركة المرأة (بما في ذلك حقها في الخروج من منزلها والسفر خارج بلدها، واختيار مكان معيشتها، واستخراج جواز سفر) ووضعها داخل الأسرة (بما في ذلك إن كان يمكن للمرأة أن تكون رب الأسرة قانونا والتشريعات المتعلقة بالعنف المنزلي والطلاق والحق في الزواج مرة أخرى).

وظل التقدم البطيء في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مقترنا بنتائج غير مواتية بالقدر الكافي في تقارب مستويات الدخل والإنتاجية. فمسار التقارب نحو مستويات نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات المتقدمة لا يزال معطلا بوجه عام، لا سيما في المناطق الفرعية مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء مجلس التعاون الخليجي) وباكستان (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ١). وبالإضافة إلى ذلك، خلال العقدين الماضيين، شهدت إنتاجية العمالة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حالة من الركود، مقارنة بالاتجاه الصعودي المشاهد في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٢). وكانت هذه التطورات مدفوعة أساسا بالتطورات في بلدان مجلس التعاون الخليجي (وإلى حد ما البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات)، حيث تراجعت إنتاجية العمالة في القطاع غير النفطي (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٢؛ والمرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت)، نتيجة الاعتماد المفرط على القطاع العام، وضعف تطور القطاع الخاص، وعدم التنويع الاقتصادي (دراسة Callen and others 2014). وجدير بالذكر، رغم أن بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها حيز كبير للتصرف من خلال السياسات، فإنها تعاني باستمرار من فجوات

الشكل البياني ٢–٣: متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط إنتاجية العمالة

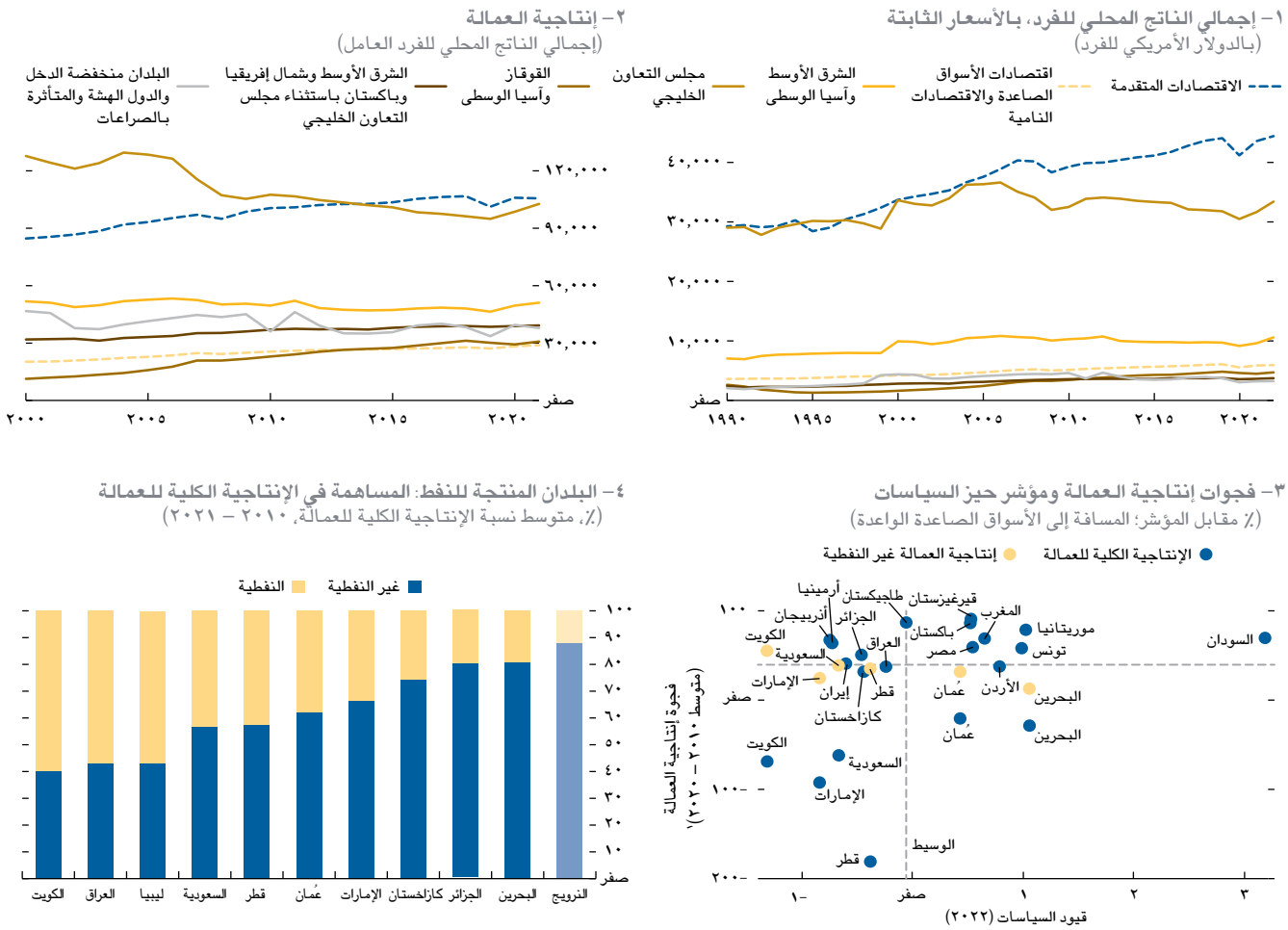

المصادر: قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة العمل الدولية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اختصارات أسماء البلدان تتبع رموز البلدان المعتمدة في المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

[١] تُعرَّف الفجوة بأنها المسافة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر إنتاجية خارج منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الرُبيع الأعلى) كل سنة.

في إنتاجية العمالة في القطاع غير النفطي مقارنة بالأسواق الصاعدة الواعدة (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٣).[٣] وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساهمة القطاع غير النفطي في الإنتاجية الكلية للعمالة قليلة مقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط مثل النرويج (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٤).

كذلك، تواجه المنطقة تحديات على مستوى سوق العمل وارتفاع مستمر في معدلات البطالة، لا سيما بين النساء والشباب (الشكل البياني ٢–٤). فعلى الرغم من التحسينات في مستويات التعليم، لا تزال أوجه التفاوت في المساواة بين الجنسين في سوق العمل مثيرة للقلق (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ ودراسة Cardarelli, Vera-Martin, and Lall 2022). وبينما تتساوى الفجوات بين الجنسين في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مع الفجوات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، بدعم من انخفاض أوجه التفاوت نسبيا في التشريعات المتعلقة بالجنسين، فإن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي من أقل النسب المسجلة على المستوى العالمي (حيث بلغت ٤٤,٥٪ في مجلس التعاون الخليجي و١٨,٢ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – باستثناء مجلس التعاون الخليجي – وباكستان في عام ٢٠٢٢. وفي المقابل، تبدو المنطقة متوائمة مع المتوسط السائد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من حيث حجم القطاع المالي والانفتاح التجاري.

[٣] بمقارنة الإنتاجية الكلية للعمالة (المحددات الزرقاء) بإنتاجية العمالة في القطاع غير النفطي (المحددات الصفراء) في بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة في الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٣، يتضح أن إنتاجية العمالة في القطاع غير النفطي متأخرة عن ركب الأسواق الصاعدة الواعدة.

الشكل البياني ٢–٤: مقارنة النتائج: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقابل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى

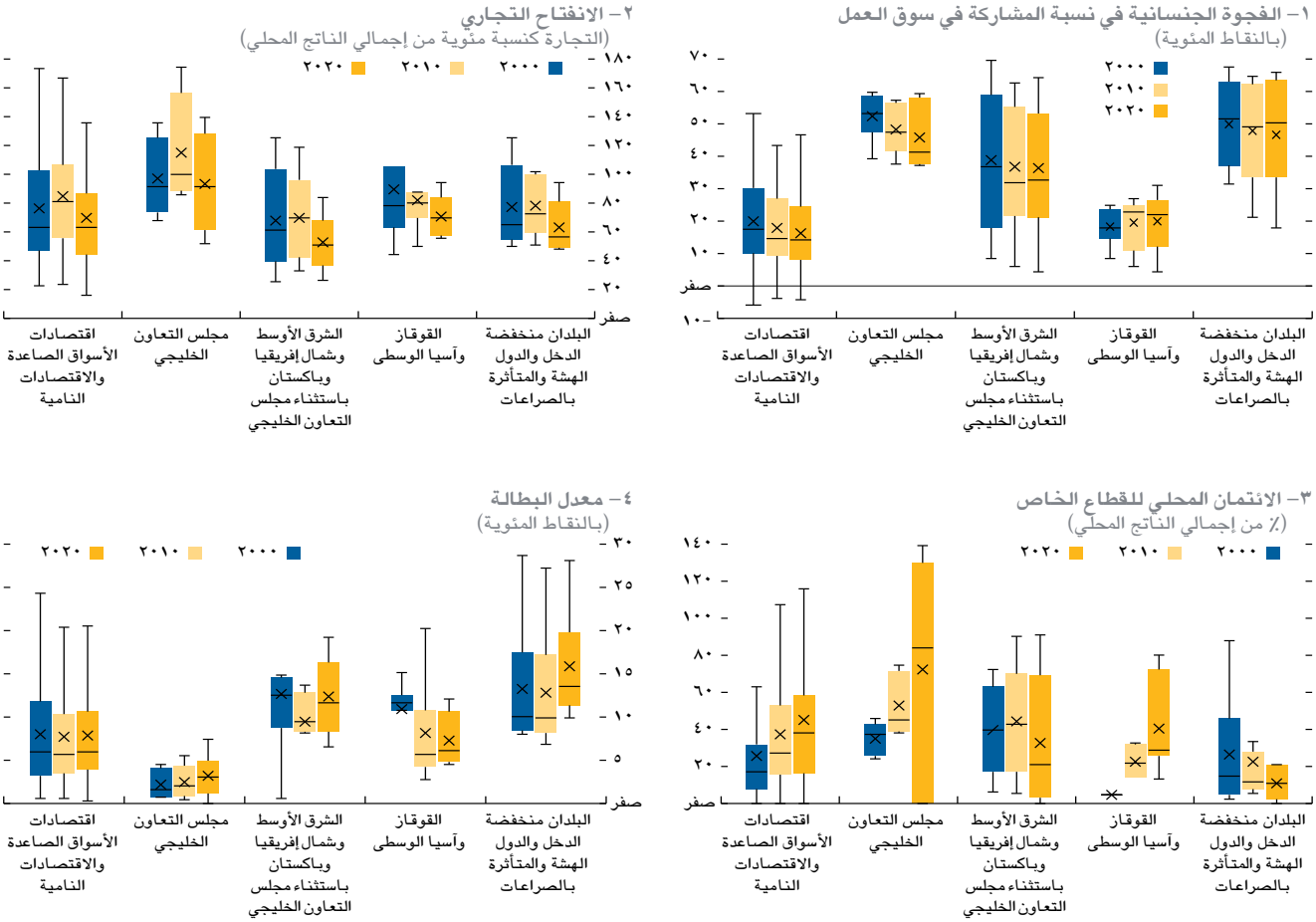

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ والتقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية؛ والإحصاءات الجنسانية الصادرة عن البنك الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُعرَّف الفجوة الجنسانية بأنها نسبة مشاركة الذكور في سوق العمل مخصوما منه نسبة مشاركة الإناث.

وسوف تتباين درجة مقاومة الإصلاحات الهيكلية وتوقعات نجاحها بين البلدان المختلفة حسب طبيعة تلك الإصلاحات ونطاقها. وفي هذا الصدد، نجد أن اعتبارات الاقتصاد السياسي وشعور صناع السياسات بتوافق الإصلاحات مع الصالح الوطني هما غالبا عاملين أساسيين يؤثران على زخم الإصلاحات. بما في ذلك شعور صناع السياسات بتوافق الإصلاحات مع الصالح الوطني. ومع ذلك، فقد أظهرت بعض البلدان جدوى الإصلاحات الهيكلية الناجحة والشاملة (الإطار ٢–١، والمرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت). فعلى سبيل المثال، ظهرت على بعض اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مؤشرات تفيد بأن التحسينات السريعة في الحوكمة – لا سيما جهود مكافحة الفساد يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي (أرمينيا، جورجيا) والوقاية من الصدمات الخارجية (كازاخستان). وإضافة إلى ذلك، من شأن جهود تحرير التجارة والخصخصة، مثلما اتضح من حالة الأردن، أن تعزز مشاركة القطاع الخاص الفعالة في النشاط الاقتصادي.

٢–٢ تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يمكن أن يرفع مستوى النمو بدرجة كبيرة

يستعرض هذا القسم تحليل مكاسب الناتج من الإصلاحات الهيكلية، بالبناء على جهود الصندوق السابقة (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Budina and others 2023) التي تم تطويعها لكي تتواءم مع منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[٤] وقد تم استخدام أسلوب التوقعات المحلية الذي طورته دراسة (Jordà 2005) لتقدير تأثير الإصلاحات الهيكلية الحيوية على أهم النتائج الاقتصادية

[٤] تتألف العينة من ٢٧ بلدا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتمتد على مدار الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١ بمعدل تواتر سنوي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مواءمة دراسة Budina and others (2023) لتوفيق التحليل مع ظروف منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعلى وجه التحديد، أدرجنا أسعار النفط كمتغير تفسيري (كالتغير ٪) وتفحصنا التأثير على نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ومتوسط إنتاجية العمالة في القطاع غير النفطي في البلدان المصدرة للنفط.

الشكل البياني ٢–٥: متوسط آثار الإصلاحات في ظل السيناريو الأساسي
(٪؛ الأثر على الناتج ما لم يذكر خلاف ذلك)

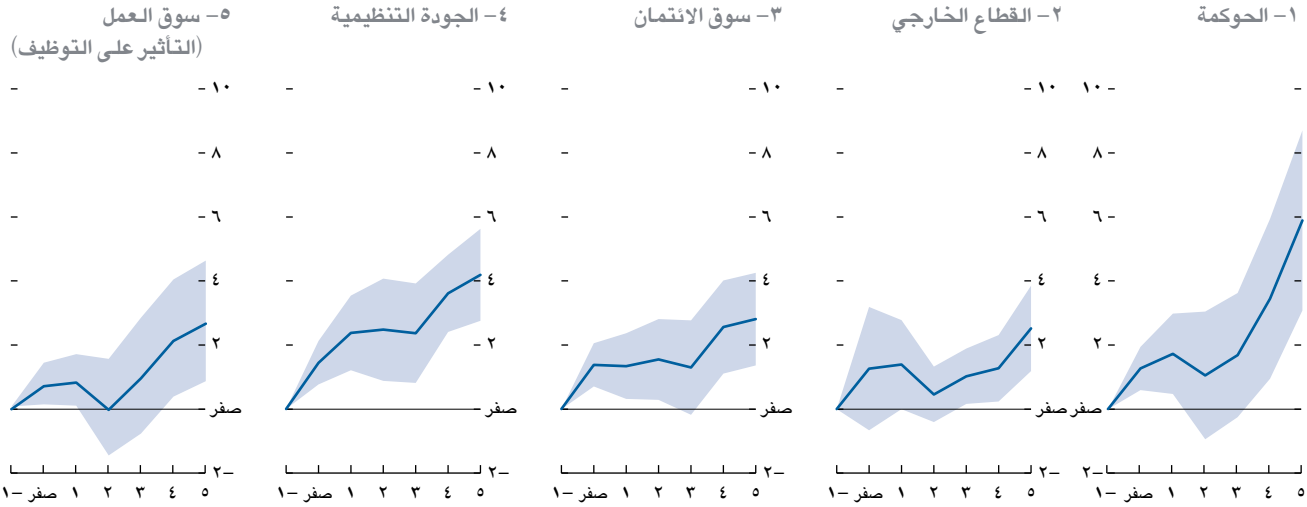

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مقياس المحور السيني هو بالسنوات، حيث $t = 0$ هي أول سنة يتم فيها تنفيذ الإصلاحات. وتشير الخطوط إلى الاستجابة لإصلاح تاريخي حيوي – يُعرَّف بأنه التغير السنوي بواقع انحرافين معياريين في مؤشر الإصلاحات الهيكلية – وتشير المساحات المظللة إلى نطاقات الثقة بنسبة ٩٠٪.

الكلية – أي الناتج والاستثمار والتوظيف وإنتاجية العمالة.[٥] وتتضمن مجالات الإصلاح التي شملها التحليل الحوكمة، وإصلاحات القطاع الخارجي، وسوق الائتمان، وسوق العمل، وإصلاحات الجودة التنظيمية (راجع المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت). ورغم صعوبة تقدير تأثير الإصلاحات بدقة (وخاصة وسط التأثير العام عبر مختلف القطاعات) ومن ثم تخضع النتائج حتما لأوجه عدم اليقين، فإن هذا التحليل يقدم تقييما مهما لاتجاه الإصلاحات وحجمها النسبي وأهميتها.[٦] وعلاوة على ذلك، رغم أن التحليل لا يغطي الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالجنسين نظرا لنقص التباين في سلاسل بيانات الإصلاح،[٧] تفيد دراسة Budina and others (2023) بأن اعتماد استراتيجيات للحد من أوجه التفاوت بين الجنسين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى يمكن أن تعطي دفعة كبيرة لإجمالي الناتج المحلي. وبوجه عام، بإمكان الإصلاحات الهيكلية إعطاء دفعة للناتج مع مرور الوقت، ولكن تصميمها وتنفيذها يتسمان بالتعقيد وسوف يتطلبان تطبيق سياسات مصممة بدقة لتتوافق مع ظروف كل بلد على حدة (على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي) بهدف تعظيم احتمالات نجاحها.

إصلاحات الحوكمة يمكن أن تسفر عن مكاسب كبيرة في الناتج

تشير الأدلة التجريبية إلى أن الإصلاحات الحيوية يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على الناتج. وتماشيا مع التقديرات المستمدة من الأدبيات الاقتصادية المتخصصة (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Budina and others 2023؛ ودراسة Gigineishvili and others (2023)، نجد أن الإصلاحات الرئيسية مقترنة بارتفاع الناتج الاقتصادي، مع ازدياد حجم الناتج بمرور الوقت (الشكل البياني ٢–٥). وبعد خمس سنوات من تنفيذ إصلاحات الحوكمة تتحقق أكبر مكاسب الناتج (حوالي ٦٪)، ويعقبها إصلاحات الجودة التنظيمية. وتتفق هذه النتائج مع اتساع فجوات الإصلاحات نسبيا في كلا المجالين في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد الحدي نسبيا من الإصلاحات مقارنة بالبلدان ذات الفجوات الأصغر (مثل عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الشاملة في دراسة Budina and others, (2023)؛ وللاطلاع على المزيد من النتائج التفصيلية، راجع المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت). وتشير هذه التقديرات إلى أن سد فجوة الحوكمة مع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يمكن أن يؤدي إلى مكاسب الناتج

[٥] استنادا إلى عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" ودراسة Budina and others (2023)، تُعرَّف الإصلاحات الحيوية بأنها النوبات التي يطرأ فيها تغير سنوي في المؤشر ذي الصلة بواقع انحرافين معياريين على الأقل من توزيع العينة (أي من التغيرات السنوية في المؤشر ذي الصلة عبر العينة بالكامل). ومثل هذه الإصلاحات الحيوية سوف تحسِّن الجودة الهيكلية للبلد المعني من الوسيط إلى أعلى ٥٪ من التوزيع في العينة. ومن البلدان التي سجلت تحسينات بمقدار انحرافين معياريين على الأقل في مؤشر الحوكمة الكلية جورجيا (٢٠٠٣) والأردن (٢٠٠٣) وكازاخستان (٢٠١٤) وأرمينيا (٢٠١٨). ويمكن الاطلاع على دراسات حالة لهذه النوبات في الإطار ٢–١ والمرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت.

[٦] بالإضافة إلى جوانب عدم اليقين، تخلُص الأدبيات الاقتصادية كذلك إلى أن أسلوب التوقعات المحلية قد تنتج عنه تقديرات متحيزة في العينات صغيرة الحجم في البعد الزمني (دراسة Herbst and Johannsen 2020).

[٧] تسعون في المئة من المشاهدات لا تتغير بمرور الوقت.

الشكل البياني ٢–٦: مكاسب الناتج من سد فجوة الحوكمة
(٪؛ المقياس المرجعي هو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي المقيسة مرجعيا بالاقتصادات المتقدمة)

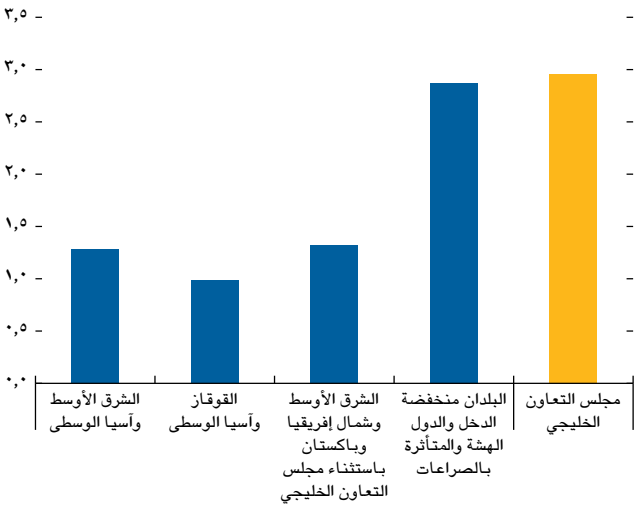

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: توضح الأعمدة الآثار على الناتج بعد خمس سنوات من سد فجوات الحوكمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (في ٢٠٢٠) ومقارنة بالاقتصادات المتقدمة في حالة مجلس التعاون الخليجي. وتفترض التقديرات متوسط الآثار الخطية، محسوبا بضرب فجوات الإصلاحات في التقديرات بنقطة للآثار على الناتج بعد خمس سنوات.

على المستوى الإقليمي بمتوسط قدره ١,٣٪ تقريبا في المدى المتوسط، بحيث يتراوح بين ١٪ في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وقرابة ٣٪ في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (الشكل البياني ٢–٦).[٨] وبالمثل، يمكن أن تصل مكاسب الناتج في مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي ٣٪ عند سد فجوات الحوكمة مع الاقتصادات المتقدمة.[٩] وبالإضافة إلى ذلك، تشير الآثار الإيجابية على التوظيف وإنتاجية العمالة في الأجل المتوسط إلى أن إصلاحات الحوكمة لها تأثير تمكيني واسع النطاق في تعزيز النمو الممكن.

وتؤكد النتائج المستخلصة كذلك أهمية المؤشرات الفردية المرتبطة بالحوكمة في تحديد معالم الناتج على المدى الطويل (الشكل البياني ٢–٧). وعلى سبيل المثال، نجد أن تعزيز فعالية الحكومة له أثر إيجابي قوي على المديين القصير والمتوسط. وبالمثل، فإن تقوية سيادة القانون بإمكانها زيادة الناتج بنسبة قدرها ٦٪ تقريبا بعد خمس سنوات.[١٠] كذلك نجد أن آثار إصلاحات الحوكمة الشاملة أكبر من آثار إصلاحات الحوكمة الأضيق نطاقا، مما يبرز زيادة آثار تنفيذ إصلاحات الحوكمة كحزمة واحدة وتحسين الحوكمة ككل. ومن أمثلة إصلاحات الحوكمة تنفيذ عمليات المشتريات الحكومية عبر شبكة الإنترنت في جورجيا والمملكة العربية السعودية (راجع الإطار ٢–١) وأوزبكستان (المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت).

وتتضح مزايا الإصلاحات فيما هو أبعد من إصلاحات الحوكمة. فمن الجدير بالذكر في هذا السياق أن إصلاحات الجودة التنظيمية لها تأثير إيجابي على الناتج، بحيث تساهم في زيادة الناتج بنسبة ٤٪ بعد خمس سنوات. وهذه الدفعة في النشاط تستند إلى التأثير التمكيني على الاستثمار، حيث تقترن إصلاحات الجودة التنظيمية بتأثير إيجابي على الاستثمارات في نفس سنة تنفيذ الإصلاحات وتؤدي إلى تزايد العائدات في السنة اللاحقة. ويلاحظ حدوث تحسينات كبيرة في إنتاجية العمالة (بنسبة تقارب ٥,٥٪) بعد خمس سنوات من تنفيذ إصلاحات الجودة التنظيمية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الشكل البياني ٢–٦–١ في المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت). ومثل إصلاحات الحوكمة، نجد أن تأثير إصلاحات سوق الائتمان وسوق العمل أكبر مقارنة بالتقديرات المستمدة من عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الشاملة في دراسة Budina and others (2023)، مما يرجع أساسا لحجم الفجوات الهيكلية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وبصورة أعم، نظرا لأن الإصلاحات تميل غالبا إلى تحفيز الاستثمار، فإن الإصلاحات في المجالات التي تتمتع فيها المنطقة بقوة الأداء نسبيا يمكنها أيضا المساعدة في تعزيز النمو. وعلى سبيل المثال، نجد أن إصلاحات القطاع الخارجي وسوق الائتمان ترفع مستوى الاستثمار والناتج تدريجيا، بحيث تساهم في حوالي ٢,٥٪ تقريبا من مكاسب الناتج بعد خمس سنوات وتحقيق تحسينات ملحوظة في إنتاجية العمالة على المدى المتوسط. ورغم احتمال أن يكون تأثير إصلاحات سوق العمل محدودا على المدى القصير، فإن آثارها الإيجابية على التوظيف والناتج تتحقق بمرور الوقت.

[٨] على نفس المنوال، نجد أن مستويات الحوكمة المبدئية المنخفضة تعظم مكاسب الناتج الإيجابية أكثر من السيناريو الأساسي (الشكل البياني ٢–٦–٢، في المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت).

[٩] المقياس المرجعي لبلدان مجلس التعاون الخليجي هو الاقتصادات المتقدمة لأن بلدان مجلس التعاون الخليجي تتميز بجودة أدائها مقارنة ببقية العالم في كل مؤشرات الحوكمة باستثناء مؤشر "الصوت والمساءلة" (المرفق ٢–٢ على شبكة الإنترنت).

[١٠] مؤشرات الحوكمة الأخرى ليست ذات دلالة إحصائية وتستخدم فترة ثقة بنسبة ٩٠٪.

الشكل البياني ٢–٧: متوسط آثار إصلاحات الحوكمة المنفردة في ظل السيناريو الأساسي
(٪؛ الأثر على الناتج ما لم يذكر خلاف ذلك)

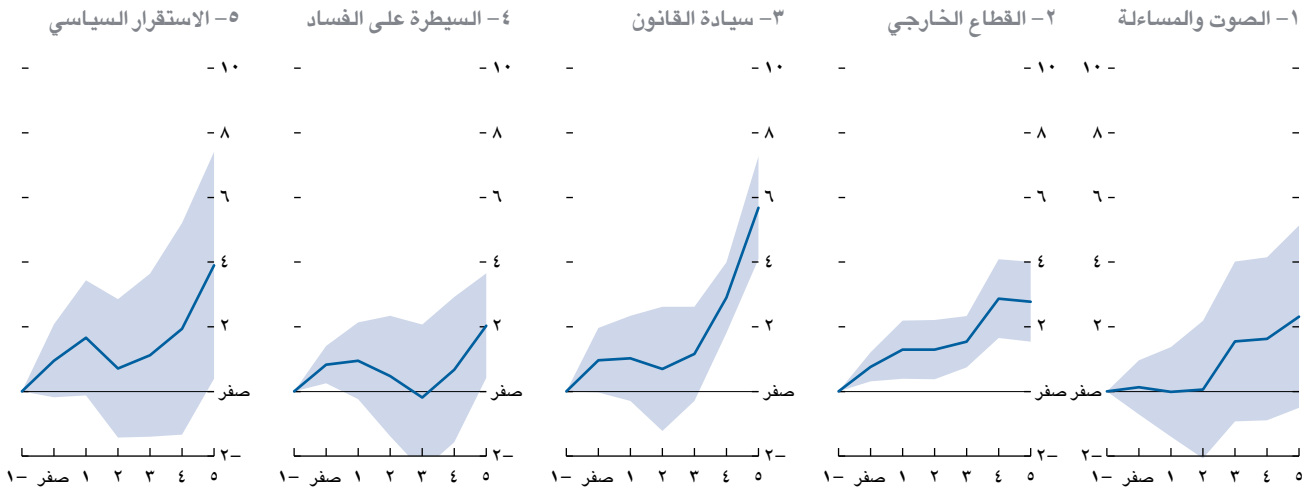

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مقياس المحور السيني هو بالسنوات، حيث $t = 0$ هي أول سنة يتم فيها تنفيذ الإصلاحات. وتشير الخطوط إلى الاستجابة لإصلاح تاريخي حيوي – يُعرَّف بأنه التغير السنوي بواقع انحرافين معياريين في مؤشر الإصلاحات الهيكلية – وتشير المساحات المظللة إلى نطاقات الثقة بنسبة ٩٠٪.

بعض الإصلاحات قد تكون عظيمة الأثر أثناء فترات النمو الضعيف

رغم أن الإصلاحات قد تكون مكلفة سياسيا عند تنفيذها في فترات ضعف النشاط الاقتصادي، فإن هناك إصلاحات معينة يمكن أن تكون مفيدة للنشاط الاقتصادي أيضا أثناء فترات الهبوط الاقتصادي، وهو موضوع مهم بصفة خاصة في الفترة الحالية من السياسات التقييدية التي ستؤثر حتما تأثيرا سلبيا على النمو. وقد استعرضت دراستنا التحليلية هذا الموضوع بالنظر في مدى اختلاف نتائج السيناريو الأساسي خلال فترات ضعف النشاط الاقتصادي.[١١] وتشير النتائج المستخلصة إلى أن زيادة مرونة سوق الائتمان المحلية وتحسين الجودة التنظيمية في حد ذاتهما أثناء فترات النمو الضعيف يمكن أن يؤديا إلى تحقيق زيادة كبيرة في النمو على المدى المتوسط (بزيادة قدرها ١,٧٪ و١,٢٪، على التوالي، مقارنة بالسيناريو الأساسي بعد خمس سنوات) (الشكل البياني ٢–٨).[١٢] وتتحقق الآثار في الناتج في ظل ما يترتب على زيادة مرونة سوق الائتمان من ازدياد المكاسب الكبيرة في الاستثمار وإنتاجية العمالة (زيادة قدرها ١١ نقطة مئوية و٤ نقاط مئوية على التوالي على آثار السيناريو الأساسي بعد خمس سنوات) (الشكل البياني ٢–٦–٣ في المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت). ويتضح في الكويت وجمهورية إيران الإسلامية الآثار الكبيرة الممكنة لإصلاحات سوق الائتمان أثناء فترات ضعف النمو. الآثار الكبيرة الممكنة لإصلاحات سوق الائتمان أثناء فترات ضعف النمو. ففي مطلع الألفينات، قام كلا البلَدين بتعزيز مرونة سوق الائتمان.

وعلى سبيل المثال، عززت الكويت سوق رأس المال بتوسيع نطاق اتفاقات الإدراج المتبادل كما قامت بتشغيل هيئة لمعلومات الائتمان. وأتاحت جمهورية إيران الإسلامية قدرا أكبر من المرونة في تحديد أسعار الفائدة، وترخيص البنوك الخاصة، والتصريح بإنشاء شركات التأمين الخاصة. وزادت هذه الإصلاحات من زخم النمو الاقتصادي في السنوات اللاحقة (ففي الفترة من ٢٠٠٤–٢٠٠٧، بلغ متوسط النمو غير النفطي في الكويت وجمهورية إيران الإسلامية ١٠٪ و٦٪، على التوالي).[١٣] غير أن لإصلاحات القطاع الخارجي على ما يبدو أثرا أكثر وضوحا على الناتج (الشكل البياني ٢–٨) والاستثمار (راجع المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت) عند تنفيذها أثناء الدورات التوسعية. ورغم الأثر الإيجابي لإصلاحات سوق العمل في السيناريو الأساسي (على التوظيف) فإنه لا يبدو ذي دلالة إحصائية، وربما يكون خافتا نتيجة ارتفاع مستوى اللارسمية في مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

[١١] بالنسبة للتحليل التجريبي، يعد البلد ضعيف النشاط الاقتصادي أو منخفض النمو في سنة معينة عندما يسجل نموا أدنى من الوسيط خلال تلك الفترة.
[١٢] رغم أن التقديرات بالنقاط لآثار إصلاح سوق الائتمان على الناتج في ظل النمو المنخفض أكبر مقارنة بالآثار في السيناريو الأساسي في الأجل القريب، فإنها ليست ذات دلالة إحصائية.
[١٣] تتضمن العينة أمثلة لعدد ١٢ بلدا أجرت إصلاحات رئيسية في سوق الائتمان، منها خمسة بلدان تعاني من ضعف النمو.

الشكل البياني ٢–٨: متوسط آثار الإصلاحات: سيناريو النمو المنخفض مقابل السيناريو الأساسي
(٪؛ الأثر على الناتج ما لم يذكر خلاف ذلك)

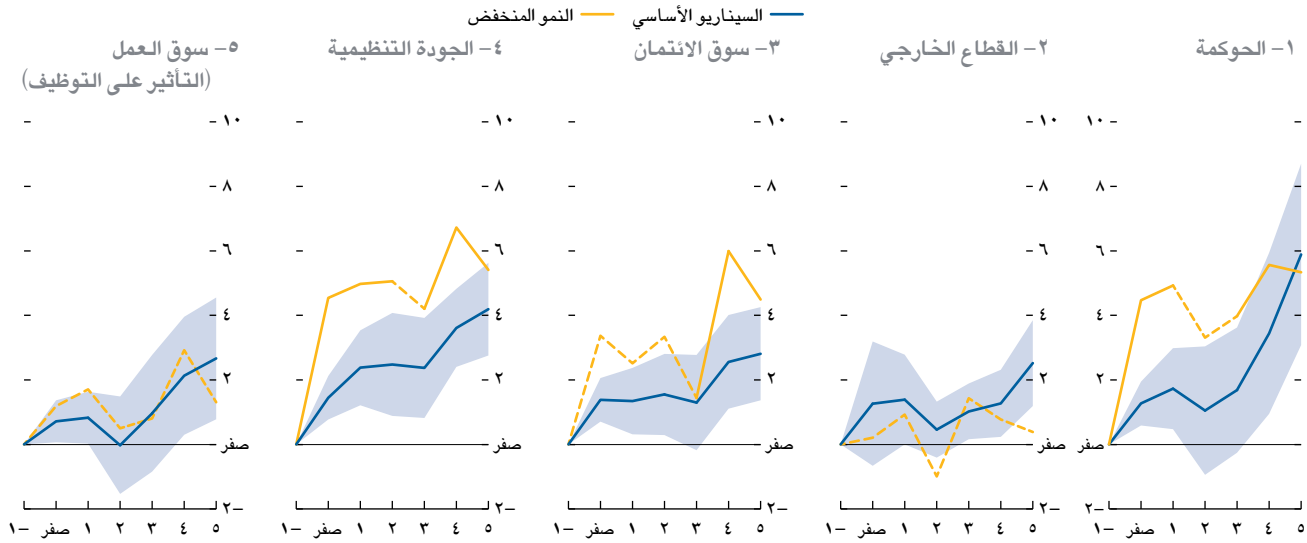

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مقياس المحور السيني هو بالسنوات، حيث $t = 0$ هي أول سنة يتم فيها تنفيذ الإصلاحات. وتشير الخطوط الزرقاء إلى استجابات السيناريو الأساسي (أي متوسط العينة) لإصلاح تاريخي حيوي – يُعرَّف بأنه التغير السنوي بواقع انحرافين معياريين في مؤشر الإصلاحات الهيكلية – بينما تشير المساحات المظللة إلى نطاقات ثقة بنسبة ٩٠٪ في الاستجابات. وتشير الخطوط الصفراء إلى الاستجابات عندما يكون النمو ضعيفا حيث تشير الأجزاء المتصلة (المتقطعة) إلى استجابات ذات دلالة إحصائية (ليست ذات دلالة إحصائية) عند مستوى الثقة ٩٠٪.

الإصلاحات بالغة التأثير قد تحدث أيضا أثناء فترات ازدياد ضيق حيز السياسات

تشير التقديرات بنقطة إلى احتمال أن تكون لبعض الإصلاحات آثار إيجابية أكبر على النشاط الاقتصادي عندما يكون حيز السياسات أضيق نسبيا.[١٤] وتتسم إصلاحات سوق الائتمان والجودة التنظيمية بتأثير إيجابي أكبر كثيرا على الناتج عندما يكون حيز السياسات ضيقا نسبيا مقارنة بالسيناريو الأساسي. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي زيادة مرونة أسواق الائتمان عندما يكون حيز السياسات أكثر ضيقا إلى رفع مستوى الناتج بنسبة ٨٪ بعد خمس سنوات، مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٣٪ في السيناريو الأساسي (الشكل البياني ٢–٩). وفي ظل ضيق حيز السياسات تتحقق أساسا الآثار الإيجابية الأكبر على الناتج من خلال الزيادات الكبيرة في الاستثمار والدفعات الكبيرة في إنتاجية العمالة (الشكل البياني ٢–٦–٤ في المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت). وقد تنبع هذه النتائج من إصلاحات سوق الائتمان في تعزيز قدرة القطاع الخاص على الحصول على الائتمان، مما قد يدعم فرص تصحيح القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، نجد أن تحسين الجودة التنظيمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثقة والاستثمار عندما يكون النمو متراخيا أو عند ضيق حيز السياسات.

[١٤] تعاني البلدان من ضيق حيز السياسات في سنة معينة إذا كانت درجتها على مؤشر حيز السياسات أقل من الوسيط في كل البلدان في تلك السنة. ويمكن الاطلاع على مزيد من النتائج حول حيز السياسات في المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٢–٩: متوسط آثار الإصلاحات في ظل سيناريو ضيق حيز السياسات مقابل السيناريو الأساسي
(٪؛ الأثر على الناتج ما لم يذكر خلاف ذلك)

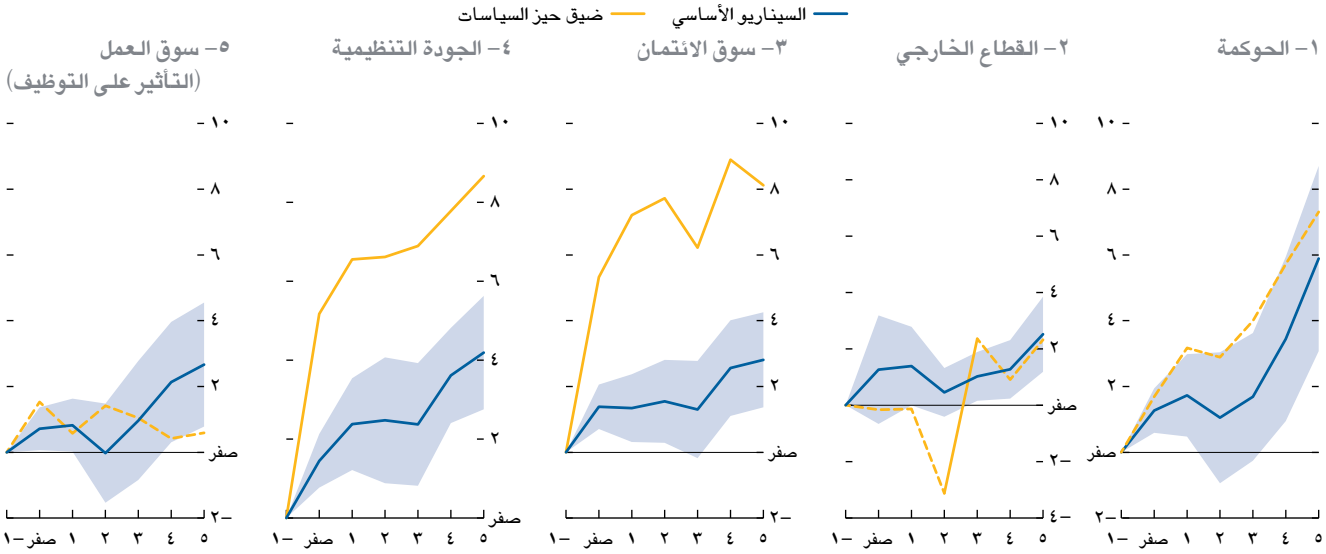

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مقياس المحور السيني هو بالسنوات، حيث $t = 0$ هي أول سنة يتم فيها تنفيذ الإصلاحات. وتشير الخطوط الزرقاء إلى استجابات السيناريو الأساسي (أي متوسط العينة) لإصلاح تاريخي حيوي – يُعرَّف بأنه التغير السنوي بواقع انحرافين معياريين في مؤشر الإصلاحات الهيكلية – بينما تشير المساحات المظللة إلى نطاقات ثقة بنسبة ٩٠٪ في الاستجابات. وتشير الخطوط الصفراء إلى الاستجابات عندما يكون النمو ضعيفا حيث تشير الأجزاء المتصلة (المتقطعة) إلى استجابات ذات دلالة إحصائية (ليست ذات دلالة إحصائية) عند مستوى الثقة ٩٠٪.

٢–٣ الاهتمام بتسلسل الإصلاحات ودمجها في حزم له قيمة عظيمة

تسلسل الإصلاحات ودمجها استراتيجيا يمكن أن يعظِّم تأثيرها

توخي تسلسل معين في تنفيذ الإصلاحات يمكن أن يكون ذا دور بالغ الأهمية في التأثير على النتائج الاقتصادية الكلية.

- أولا، من شأن الإصلاحات في المجالات ذات الضعف النسبي، كالحوكمة، أن تحقق أكبر المكاسب. فجهود الإصلاح في جورجيا وكازاخستان تبين كيف يمكن لتحديد أولويات إصلاحات الحوكمة وتعزيز سيادة القانون أن يكونا محوريين في تنفيذ الإصلاحات الأخرى (الإطار ٢–١؛ راجع أيضا المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت). ويساهم تحسين الحوكمة عموما بدور بالغ الأهمية في دفع عجلة الإصلاحات الأخرى عن طريق دعم الثقة والطمأنينة في المؤسسات العامة وخلق مناخ موات للأعمال.
- ثانيا، من شأن تنفيذ حزمة إصلاحات "الجيل الأول" – أي إصلاحات الحوكمة والجودة التنظيمية والقطاع الخارجي – أن يكون ذا تأثير إيجابي على عائدات الإصلاحات اللاحقة. وعلى سبيل المثال، أدت جهود التحرير التجاري والخصخصة واسعة النطاق في الأردن في أوائل الألفينات إلى حدوث قفزة في مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وزادت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من ٧٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨٪ في عام ٢٠٠٥ (المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت). وبالإضافة إلى ذلك، تشير النتائج إلى أن إصلاحات سوق الائتمان يمكن أن تكون ذات أثر كبير على الناتج بمجرد تنفيذ البلدان إصلاحات الجيل الأول. وتشير التقديرات إلى زيادة الناتج بنحو ٢٪ عند تنفيذ إصلاحات سوق الائتمان بعد إصلاحات الجيل الأول، متجاوزة الزيادة المتوقعة في السيناريو الأساسي وقدرها ١,٤٪، مع استمرار المكاسب لعدة سنوات بعد الإصلاح (الشكل البياني ٢–١٠). وتتسق هذه النتائج مع النتائج المبدئية السابقة المستخلصة من عينة شاملة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ ودراسة Budina and others 2023). وبالمثل، نجد أن تنفيذ إصلاحات سوق العمل بعد إصلاحات الجيل الأول سوف تترتب عليها كذلك نتائج إيجابية، وإن كانت ستقترن بتأثير أكثر وضوحا في المدى القريب.

وإضافة إلى ذلك، لدى تنفيذ إصلاحات معينة مجتمعة، يمكنها تعظيم الآثار الإيجابية لبعضها البعض، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب أكبر كثيرا مقارنة بتنفيذ الإصلاحات بصورة مستقلة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الأثر الإجمالي لتنفيذ حزمة إصلاحات الجيل الأول أكبر من حاصل جمع آثار عناصرها لدى تنفيذها منفردة (الشكل البياني ٢–١١). فمن شأن حزمة إصلاحات الجيل الأول أن تزيد الناتج

الشكل البياني ٢–١٠: متوسط آثار الإصلاحات في ظل ارتفاع مؤشر الجيل الأول من الإصلاحات مقابل السيناريو الأساسي
(٪؛ الأثر على الناتج ما لم يذكر خلاف ذلك)

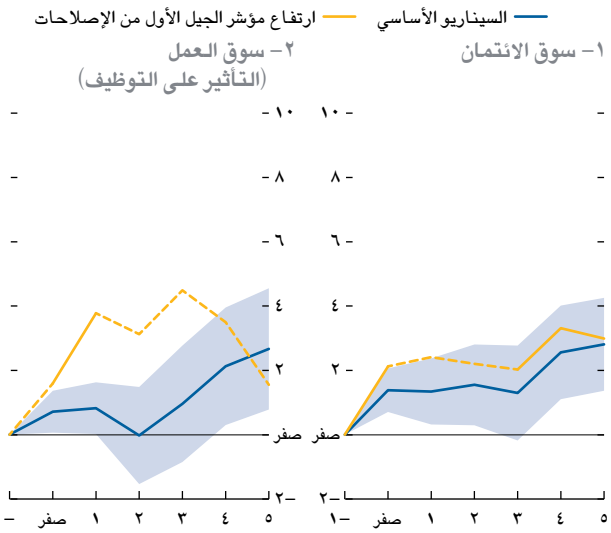

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير الخطوط الزرقاء إلى استجابات السيناريو الأساسي (أي متوسط العينة) لإصلاح تاريخي حيوي – يُعرَّف بأنه التغير السنوي بواقع انحرافين معياريين في مؤشر الإصلاحات الهيكلية – وتشير المساحات المظللة إلى نطاقات ثقة بنسبة ٩٠٪ في الاستجابات. وتشير الخطوط الصفراء إلى الاستجابات عندما يكون مؤشر الجيل الأول من الإصلاحات مرتفعا، أي أعلى من الوسيط في العينة، حيث تشير الأجزاء المتصلة (المتقطعة) إلى استجابات ذات دلالة إحصائية (ليست ذات دلالة إحصائية) عند مستوى الثقة ٩٠٪.

الشكل البياني ٢–١١: آثار حزمة إصلاحات الجيل الأول على الناتج
(٪)

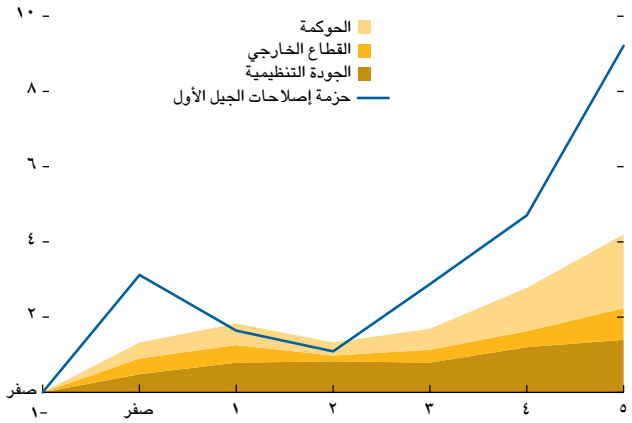

المصادر: قاعدة بيانات "مؤشر الحرية الاقتصادية" الذي ينشره "معهد فريزر"؛ وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات "مؤشرات الحوكمة العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: مقياس المحور السيني هو بالسنوات، حيث $t = 0$ هي أول سنة يتم فيها تنفيذ الإصلاحات. يشير الخط الأزرق إلى الاستجابة إلى حزمة إصلاحات تاريخية حيوية من إصلاحات الجيل الأول – تُعرَّف بأنها حاصل جمع ثُلث إصلاح تاريخي حيوي (انحرافين معياريين) في عناصره الثلاثة. وتشير المساحات المكدسة إلى الاستجابات لثُلث إصلاح تاريخي حيوي (انحرافين معياريين) في العناصر الثلاثة من حزمة إصلاحات من الجيل الأول، وهي الحوكمة، والقطاع الخارجي، والجودة التنظيمية، عند تنفيذها بصفة منفردة.

بنحو ٣٪ في سنة تنفيذها، وتتراكم بعد ذلك لتصل إلى أكثر من ٩٪ بعد خمس سنوات، وهو ما يمثل أكثر من ضعف مجموع مكاسب الناتج مقارنة بتنفيذ عناصرها بصفة منفردة.

وهناك عدة أمثلة قُطْرية تبرز مزايا تنفيذ الإصلاحات الشاملة. فعلى سبيل المثال، قام المغرب بتنفيذ حزمة من الإصلاحات المتعددة – منها التحرير التجاري ووضع إطار للسياسة النقدية – بغية تحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية. وتبرز المملكة العربية السعودية أيضا كمثال لنجاح منهج الإصلاحات المجمعة في حزمة واحدة. فمن خلال خطتها الطموحة في سياق رؤية ٢٠٣٠ التي انطلقت في عام ٢٠١٦ حققت المملكة إنجازات على صعيد رفع كفاءة الحكومة، وتحديث البنية التحتية للتجارة، وتحسين نتائج سوق العمل (بما في ذلك زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٣٪ في ٢٠١٦ إلى ٢٨٪ في ٢٠٢٢، مقتربة بذلك من تحقيق النسبة المستهدفة لعام ٢٠٢٥ وقدرها ٣٠٪). كذلك، شهدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحسنا في إمكانية الحصول على الائتمان، مع ازدياد القروض المصرفية أربعة أضعاف تقريبا، من ٢٪ إلى ٧٫٧٪ (راجع الإطار ٢–١).

٢–٤ الإصلاحات توفر خيارات معززة للنمو عند الحاجة لتشديد السياسات الكلية

التغلب على تحديات الاقتصاد السياسي في تنفيذ الإصلاحات قد يكون مهمة معقدة وحساسة نظرا لأن الإصلاحات تواجه غالبا بمقاومة من الأطراف المعنية من أصحاب المصالح الخاصة، وقد يتباين حجم هذه المقاومة كذلك حسب طبيعة الإصلاحات ونطاقها. ومن ثم يتعين اتباع منهج متعدد الجوانب (راجع الإطار ٢–١ للاطلاع على رؤى حول كل من جورجيا والمغرب والمملكة العربية السعودية). وسوف يكون من الضروري إيجاد القيادة القوية وتحقيق التواصل الجماهيري الفعال لبناء الدعم والثقة في برنامج الإصلاحات. ومن شأن بناء التحالفات والسعي لتحقيق توافق الآراء بين الأطراف المعنية المتنوعة أن يساعدا في تجاوز المقاومة السياسية، كما تساعد

شفافية عملية الإصلاح على بناء الثقة واجتذاب الدعم. كما أن إشراك الجمهور في عملية الإصلاح من خلال أعمال التشاور وآليات المشاركة الجماهيرية يمكن أن يساعد على إضفاء الصبغة الشرعية على الإصلاحات ويضمن تواؤمها مع احتياجات السكان وتطلعاتهم. وبدراسة تجارب الإصلاح الناجحة في البلدان الأخرى وعقد المقارنات المعيارية مع الممارسات المثلى يمكن الخروج برؤى قيمة وتحسين تصميم الإصلاحات وسبل تنفيذها. وبالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص القدرات لتنفيذ الإصلاحات وضيق الحيز المالي، بإمكان الأطراف الخارجية (كالمنظمات الدولية والبلدان المانحة) أن توفر المساعدة الفنية والدعم المالي. وبوجه عام، من الضروري المثابرة في مواجهة العقبات والالتزام ببرنامج الإصلاحات.

ويدعو التأثير الاقتصادي الكلي الكبير المترتب على الإصلاحات الهيكلية إلى زيادة الاهتمام بسرعة تنفيذ هذه الإصلاحات، وخاصة عندما يتعين أن تظل السياسات المالية والنقدية تقييدية.

- تُظهر إصلاحات الحوكمة (من جملة نتائجها) أثرا إيجابيا قويا وكبيرا على النمو الاقتصادي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن ثم يتعين إعطاؤها الأولوية. ويتضح أن مؤشري فعالية الحكومة وسيادة القانون مؤثران بصفة خاصة. ومن خلال قدرة إصلاحات الحوكمة على الحد من أوجه عدم اليقين السياسي والاقتصادي على السواء سيكون بإمكانها خلق بيئة داعمة لزيادة الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (دراسة Acemoglu and others 2019؛ ودراسة Afzali, Çolak, and Fu 2021). وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضطلع هذه الإصلاحات بدور حيوي أثناء فترات هبوط النشاط الاقتصادي أو في الفترات التي تقل فيها الخيارات المتاحة على مستوى السياسات النقدية أو المالية.
- يؤثر أيضا استهداف الجودة التنظيمية وإصلاحات سوق الائتمان على الناتج تأثيرا إيجابيا عن طريق تنشيط الاستثمار. ويؤكد هذا الأمر أهمية الحد من تدخل الدولة في القطاعات غير الضرورية، وتبسيط الإجراءات الروتينية، وتشجيع خلق بيئة تزدهر فيها الشركات الشابة والأكثر قدرة على الابتكار (دراسة Rigo and others 2021). ويسري هذا المبدأ بنفس القدر على البلدان المصدرة للنفط، حيث ظل نمو الإنتاجية غير النفطية يتراجع في السنوات الأخيرة، وحيث تتضح ضرورة التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد المفرط على صادرات النفط والغاز.
- وبإمكان صناع السياسات مضاعفة تأثير الإصلاحات على الناتج بتوخي تسلسلها ودمجها في حزم بطريقة استراتيجية. فمن شأن إصلاحات الجيل الأول مثل إصلاحات الحوكمة، وتحرير القطاع الخارجي، والجودة التنظيمية أن تحقق مكاسب كبيرة في بداية تنفيذها. فلدى تنفيذ هذه الإصلاحات من الجيل الأول معا، غالبا ما تكون آثارها الإجمالية مجتمعة أكبر مقارنة بتنفيذها منفردة. وبالتالي، ينبغي أن ينصب تركيز صناع السياسات في نفس الوقت على تحسين الحوكمة، وتعزيز الجودة التنظيمية، والحد من الحواجز في القطاع الخارجي.

وثمة حاجة ماسة لمعالجة الآثار التوزيعية للإصلاحات وضمان توفير الحماية لفئات المجتمع الضعيفة، خاصة في سياق تحرير القطاع الخارجي نظرا لأن الأدلة التجريبية أظهرت أثره السلبي على التوظيف (دراسة Autor, Dorn, and Hanson 2013؛ ودراسة Engel and others 2021). وفي هذا الصدد، هناك بعض الإصلاحات، عند تنفيذها على نحو متزامن، يمكن أن تكون ذات أثر توزيعي موازن. فعلى سبيل المثال، من شأن تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة (مثل إتاحة فرص التدريب واكتساب مهارات جديدة) إلى جانب تحرير القطاع الخارجي أن يساعدا في التصدي للعواقب التوزيعية المحتملة وتيسير إعادة توزيع العمالة بسلاسة (دراسة Engel and others 2021). وسوف يكون من الضروري أيضا تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة لفئات المجتمع الضعيفة. وبتوخي الدقة في تحقيق التوازن بين هذه الجوانب، بإمكان صناع السياسات وضع استراتيجية إصلاح أكثر احتواء وفعالية تؤدي إلى استدامة النمو الاقتصادي والتنمية.

ويمكن لعدد من الإجراءات الأخرى المساعدة في دعم النمو وزيادة صلابته. فمن شأن زيادة مرونة سوق العمل في أوقات اليسر أن ترفع مستوى إنتاجية قوة العمل وتتيح المزيد من فرص التوظيف، ولكن يتعين تحقيق التوازن بين اعتبارات الكفاءة والحاجة إلى حماية العمال ودخولهم (عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن شأن الانخراط في أنشطة التجارة الإقليمية والدولية أن يسمح للبلدان بالنفاذ إلى الأسواق الأكبر، والاستفادة من مستجدات التكنولوجيا والمعرفة، وتحقيق النفع من وفورات الحجم. ويمثل ضمان إتاحة الخدمات المالية لكل شرائح المجتمع مطلبا ضروريا لتنشيط الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وأخيرا، من شأن الاستثمار في الإصلاحات المعنية بالمساواة بين الجنسين، (مثل تشجيع المساواة في حصول المرأة على التعليم والتدريب المهني، وتنفيذ السياسات التي تدعم التوازن بين العمل والحياة الشخصية والحصول على إجازات الأمومة/الأبوة، وتشجيع مشاركة المرأة في ريادة الأعمال وتولي الأدوار القيادية) أن يساهم إلى حد كبير في التقدم الاقتصادي وتحسين النتائج الاجتماعية.

المراجع

Acemoglu, Daron, Suresh Naidu, Pascual Restrepo, and James A. Robinson. 2019. "Democracy Does Cause Growth." *Journal of Political Economy* 1) 127).

Afzali, Mansoor, Gönül Çolak, and Mengchuan Fu. 2021. "Economic Uncertainty and Corruption: Evidence from Public and Private Firms." *Journal of Financial Stability* 57 (December): 100936.

Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson. 2013. "The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States." *American Economic Review* 68–2121 :(6) 103.

Budina, Nina, Christian Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina M. Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-Offs, and Support the Green Transition in EMDEs." IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington, DC.

Callen, Tim, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal. 2014. "Economic Diversification in the GCC: Past, the Present, and the Future." IMF Staff Discussion Note 12/14, International Monetary Fund, Washington, DC.

Cardarelli, Roberto, Taline Koranchelian, and Maximilien Queyranne, eds. 2023. *Morocco's Quest for Stronger and Inclusive Growth: A Structural Reform Agenda*. Washington, DC: International Monetary Fund.

Cardarelli, Roberto, Mercedes Vera-Martín, and Subir Lall, eds. 2022. *Promoting Inclusive Growth in the Middle East and North Africa: Challenges and Opportunities in a Post-Pandemic World*. Washington, DC: International Monetary Fund.

Engel, Jakob, Deeksha Kokas, Gladys Lopez-Acevedo, and Maryla Maliszewska. 2021. *The Distributional Impacts of Trade: Empirical Innovations, Analytical Tools, and Policy Responses*. Washington, DC: World Bank.

European Bank for Reconstruction and Development (EBRD). 2020. "Transition Report 21–2020: The State Strikes Back." London.

Gigineishvili, Nikoloz, Iulia Ruxandra Teodoru, Narek Karapetyan, Yulia Ustyugova, Jean van Houtte, Jiri Jonas, Wei Shi, and others. 2023. "Paving the Way to More Resilient, Inclusive, and Greener Economies in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 004/23, International Monetary Fund, Washington, DC.

Herbst, Edward P., and Benjamin K. Johannsen. 2020. "Bias in Local Projections." Finance and Economics Discussion Series 010-2020rl, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2003. "Georgia: Staff Report for the 2003 Article IV Consultation." Country Report 9/2003, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2004. "Georgia: First Review Under the Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility and Request for Waiver of Performance Criterion." Country Report 12/2004, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2006. "Georgia: Poverty Reduction Strategy Paper Progress Report." Country Report 09/2006, EBD/109/06, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2007. "Georgia—Sixth Review Under the Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility and Request for Waiver of Performance Criterion." Country Report 08/2007, EBS/90/07, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2008. "Georgia—Request for Stand-By Arrangement." Country Report 09/2008, EBS/107/08, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2023. "Saudi Arabia: 2023 Article IV Consultation." Country Report 9/2023 Washington, DC.

Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 82–161 :(1) 95.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2017. *Reforming Kazakhstan: Progress, Challenges, and Opportunities*. Paris: OECD Publishing.

Rigo, Ernesto Ramirez, Christine Richmond, Oluremi Akin Olugbade, Gareth Anderson, Maria Atamanchuk, Hatim Bukhari, Iacovos Ioannou, and others. 2021. "State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Role, Performance, and Challenges." IMF Departmental Paper 019/21, International Monetary Fund, Washington, DC.

Rodrik, Dani. 2000. "Institutions for High-Quality Growth: What They Are and How to Acquire Them." *Studies in Comparative International Development* 31–3 :(3) 35.

Torosyan, Karine, and Randall Filer. 2012. "Tax Reform in Georgia and the Size of the Shadow Economy." IZA Discussion Paper 6912, Institute for the Study of Labor, Bonn.

World Bank. 2012. *Fighting Corruption in Public Services: Chronicling Georgia's Reforms*. Washington, DC.

الإطار ٢–١: قصص تحويلية: الإصلاحات الهيكلية في جورجيا والمغرب والمملكة العربية السعودية

جورجيا: جهود الفساد كمدخل للتحول الهيكلي.[١] في أعقاب "ثورة الزهور" في عام ٢٠٠٣، وضعت حكومة جورجيا سياسة لعدم التساهل إزاء أعمال الفساد. وكان من الضروري توخي الالتزام السياسي على أعلى مستوى واقترانه بامتثال صارم. وفي هذا الصدد، ساعدت زيادة المصداقية في أعقاب ظهور قضايا فساد وإلقاء القبض على أشخاص في المستويات الحكومية الرفيعة في حدوث التحول الاتجاهي إزاء أعمال الفساد. وتلي ذلك إجراء إصلاحات مؤسسية في أهم المؤسسات العامة، كالقضاء، والضرائب، والجمارك، وتوزيع الكهرباء، وتسجيل الأراضي وحقوق الملكية، والتعليم العالي. وتمت زيادة رواتب موظفي القطاع العام في المؤسسات التي خضعت للإصلاحات، وتم شغل الوظائف الشاغرة الجديدة بخريجي الجامعات الذين اجتازوا اختبارات التأهيل التي أجرتها تلك المؤسسات. وتم تطبيق اختبارات قياسية في الجامعات على نحو موحد لمعالجة المشكلات واسعة النطاق في عملية الالتحاق بالجامعات. وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في الحد من البيروقراطية وهو ما ساعد على تحسين بيئة الأعمال. وفي عام ٢٠٠٥، وضعت جورجيا قانونا جديدا للضرائب أدى إلى تبسيط النظام الضريبي وخفض المعدلات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية بدرجة كبيرة عن طريق إلغاء كل الامتيازات الضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت عملية الإصلاح الجمركي الشاملة في ٢٠٠٦ إلى إلغاء ١٦ نطاقا للتعريفة الجمركية وإحلال تعريفة صفرية محلها لنسبة قدرها ٨٦٪ من الواردات. وتم تعويض خسارة الإيرادات الناجمة عن تخفيض المعدلات الضريبية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الامتثال الضريبي، وتوخي صرامة الإنفاذ. وجاءت النتيجة مؤثرة، فقفزت مؤشرات السيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية من أدنى المراتب على مستوى العالم إلى المئين الثلاثين على مدار خمس سنوات. كذلك أدت النجاحات المبكرة إلى تعزيز التأييد الشعبي وزيادة الثقة في المؤسسات العامة، واستمرت جهود الإصلاحات الهيكلية بلا هوادة لعدة سنوات. ومع ذلك، فقد انعكس مسار إصلاحات الحوكمة جزئيا في السنوات الأخيرة، مما يؤكد أهمية الإرادة السياسية القوية والمستمرة.

المغرب: حزم إصلاح متعددة ونموذج التنمية الجديد.[٢] أطلق المغرب موجة جديدة من الإصلاحات الهيكلية في أعقاب الجائحة لمعالجة النمو المنخفض منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، ومستوى النشاط غير الرسمي الذي لا يزال مرتفعا، وارتفاع البطالة بين الشباب، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل. ويهدف "نموذج التنمية الجديد" في المغرب إلى زيادة استثمار القطاع الخاص، وتقوية تراكم رأس المال البشري، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وتحسين نظام الحماية الاجتماعية، ودعم حوكمة المؤسسات العامة (دراسة Cardarelli, Koranchelian, and Queyranne 2023). ويجري حاليا تنفيذ الإصلاحات في نظام الرعاية الصحية بتوسيع نطاق التأمين الصحي ليشمل كل المغاربة وإجراء إصلاح شامل للنظام. ويتوخى إصلاح نظام الحماية الاجتماعي تحسين توجيه الدعم للمستحقين عن طريق خفض إعانات الدعم الحالية بالتدريج والتوسع في التحويلات النقدية المشروطة على أساس "السجل الاجتماعي الموحد". ويهدف إصلاح النظام التعليمي إلى خفض معدلات التسرب الدراسي في التعليم الابتدائي، وزيادة قدرة طلبة المرحلة الابتدائية على اكتساب المهارات، وزيادة فرص المشاركة في الأنشطة الطلابية. ويعكف المغرب كذلك على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات لدعم تنمية القطاع الخاص عن طريق إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة، واستحداث ميثاق جديد للاستثمار، وإنشاء صندوق محمد السادس الجديد لتمويل مشروعات البنية التحتية الكبرى وتزويد الشركات برأس المال أو شبه رأس المال، وتعزيز التنافس.

المملكة العربية السعودية: العمل جارٍ في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠.[٣] يمضي التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حاليا بخطى حثيثة. وحتى مع التباطؤ الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة كوفيد–١٩، قطعت المملكة العربية السعودية شوطا طويلا في عدة أصعدة منذ انطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٦، لا سيما بتنويع النشاط في القطاعين الخارجي والحقيقي، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز التحول الرقمي. وكانت التحسينات المدخلة على البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال

إعداد آنجا بوم، رودريغو غارسيا–فيردو، كارمن نايدو، مع مساهمات من الفرق القُطْرِية في صندوق النقد الدولي.

[١] تقارير صندوق النقد الدولي (IMF (2003, 2004, 2006, 2007, 2008؛ ودراسة Torosyan and Filer (2012).

[٢] دراسة Cardarelli, Koranchelian, and Queyranne (2023).

[٣] "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي؛ وتقرير صندوق النقد الدولي (IMF (2023.

الإطار ٢–١ (تتمة)

(بجانب وضع مجموعة جديدة من الأنظمة لتشجيع ريادة الأعمال، والحد من تكاليف ممارسة الأعمال، وترشيد الرسوم العديدة المفروضة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة) قد ساهمت في زيادة استثمار القطاع الخاص وتعزيز مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد. وتعكف حكومة المملكة أيضا على تعزيز القاعدة الصناعية غير النفطية عن طريق جذب الاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية، وتيسير التجارة، ودعم السياسات المناخية في سياق "مبادرة السعودية الخضراء". ونتيجة للجهود المبذولة لتعزيز القدرة التنافسية وتطوير بنية تحتية قوية للخدمات اللوجستية بهدف دعم التجارة، شهدت المملكة زيادة كبيرة في عدد التراخيص الصادرة في الصناعات الاستراتيجية وسجلت درجة أعلى في "مؤشر أداء الخدمات اللوجستية" الذي يعده البنك الدولي. وقد حققت إصلاحات سوق العمل ورأس المال البشري نتائج إيجابية، بما في ذلك تحسن مرتبة المملكة في "مؤشر رأس المال البشري" الذي يعده البنك الدولي، مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠٢٢، تجاوزت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل النسبة المستهدفة في "رؤية ٢٠٣٠" والبالغة ٣٠٪ نتيجة الإصلاحات التحويلية في البيئة القانونية وسوق العمل، وهو ما سيتم دعمه أكثر مع إعداد الميزانية المراعية للمنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة السعوديين في الوظائف عالية المهارات زيادة كبيرة (من ٣٢٪ في ٢٠١٦ إلى ٤٢٪ في ٢٠٢٢، متجاوزة بذلك هدف منتصف المدة في عام ٢٠٢٥ المحدد بنسبة ٤٠٪). ومنذ انطلاق استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ٢٠١٩ استطاع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية أن يتجاوز مستهدفاته الأساسية لعام ٢٠٢٣. وسجلت المملكة مرتبة مرتفعة عالميا في البنية التحتية الرقمية وحققت نضجا في التحول الرقمي الحكومي وهو ما أكده تحسن مرتبتها في مؤشر فعالية الحكومة الذي يعده البنك الدولي وفي "مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية" من إعداد الأمم المتحدة مقارنة بعام ٢٠١٦، بالإضافة إلى ازدياد المعاملات غير النقدية من ١٨٪ في ٢٠١٦ إلى ٦٢٪ في ٢٠٢٢. وقد أدت التطورات الرقمية القوية في المملكة إلى تعزيز الشمول المالي، وزيادة صلابة القطاع المالي، ورفع كفاءة القطاع الحكومي. وبوجه عام، تسارعت عجلة النمو غير النفطي في المملكة منذ عام ٢٠٢١، بحيث بلغ متوسط النمو ٥,٣٪ في ٢٠٢٢ مدفوعا بقوة الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يظل النمو غير النفطي قويا وأعلى من ٤٪ في الأجل المتوسط، بدعم من السياسات الاقتصادية الكلية السليمة في المملكة وزخم الإصلاحات القوي.